

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
نحو حل مبني على دولة وطنية امتدادية في ظل الحراك العربي

PALESTINIAN REFUGEES AND THE RIGHT OF RETURN:
TOWARDS AN EXTRATERRITORIAL NATION-STATE SOLUTION
IN LIGHT OF ARAB MOBILIZATION

ساري حنفي

Sari Hanafi

سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت 57/2011 (عربي)

نموذج دراسات الهجرة واللجوء

Birzeit University Working Paper 2011/57 (ARA)
Migration and Refugee Studies Module

Editor-in-Chief: Asem Khalil

Editorial Board: Yaser Amouri, Raed Bader, Helga Baumgarten, Youssef Courbage, Philippe Fargues, Roger Heacock, Marwan Khawaja, Ray Jureidini, Mahrene Larudee Majdi Al-Malki, Magid Shihadeh, Abdel-Karim Barghouthi.

2011

* Co-Sponsored by the Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies (IALIIS) - Birzeit University (BZU) and the International Development Research Center (IDRC). The views expressed in this publication cannot in any circumstances be regarded as the official position of the above mentioned organizations. The IALIIS can be reached at: ialiis@birzeit.edu

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة

نحو حل مبني على دولة وطنية امتدادية في ظل الحراك العربي

ساري حنفي

1 المقدمة

بينت أدبيات كثيرة تعارضاً مبدئياً بين مشروع الدولتين والمطالبة بحق العودة. ولعلّ من أوائل من طرح ذلك الدكتور عزمي بشارة، موضحاً أنّ حقّ العودة يأخذ كامل معناه فقط في كنف حلّ الدولة الواحدة الديمقراطية لكلّ مواطنيها. يقول بشارة: "وربما أنّ الأوان لمواجهة الخداع الذاتي الذي مارسته حركة التحرّر الوطني الفلسطيني مع ذاتها طيلة المرحلة التي تمّ الحديث فيها عن حلّ الدولتين (دولة عربية وأخرى يهودية)، وتقسيم فلسطين مع الإصرار على إلصاق حقّ عودة اللاجئيين بهاتين الدولتين، كأنّ "واو" العطف كافية لتشكيل رابطة منطقية. لا توجد إمكانية لتطبيق حقّ عودة لاجئيين فلسطينيين إلى دولة يهودية! وهناك تناقض بنيوي بين حلّ الدولتين، وحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين الذين يغيرون الطابع الديموغرافي للدولة اليهودية، وبحيث يتمّ هذا بإذن وموافقة الدولة اليهودية ذاتها" (بشارة 2002، 80). وفي بيانٍ أصدرته حركة فتح في بيت لحم في كانون الأول/ديسمبر 2003، رفض واضعو البيان اعتبار الدولة الفلسطينية بديلاً عن حقّ العودة: "إذا كان علينا الاختيار بين الدولة الفلسطينية وحقّ العودة، فسنختار حقّ العودة". ولكن، هل هناك حلّ يتضمّن حقّ العودة ودولة فلسطينية؟ ما هي أشكال الفعل السياسي التي استخدمها اللاجئون مستوحون من وقع الثورات العربية؟ هذا ما سيحاول تناوله هذا المقال.

2 الدولة القومية الامتدادية

يثير المفاوضون الفلسطينيون، في غالب الأحيان، تساؤلاتٍ تتمحور حول الحقوق أو حول عدد العائدين الفعليين أو قدرة الاستيعاب الاقتصادية والاجتماعية، لكنهم لا يطرحون أيّ تساؤلات عن طبيعة الدولتين-القوميتين (nation-states) الفلسطينية والإسرائيلية، ومفهوم سيادة الدولة والعنف المتأصل في هذا المفهوم، والضمّ/الإقصاء الذي تمارسه الدولة لدى تحديدها من هو المواطن. فحالياً، وفي الوقت الذي نشهد فيه شبه إخفاق لحلّ الدولتين القابلتين للحياة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، يبدو حلّ الدولة الواحدة الديمقراطية غير ممكن التحقيق أيضاً في المستقبل المنظور. و فوق ذلك، فإنّ المشكلة هنا لا تتعلق بجدوى حلّ الدولتين، بل بالموقف المعياري لهذا الحلّ أيضاً. وهو ما يعني وضع تصوّر لحلّ خلاّق يحافظ على حق العودة.

استناداً إلى الدراسات التي قمت بها (حنفي 2010)، فقد وجدنا توتراً شديداً ناتجاً عن عدم التوافق بين الممارسات عبر القومية للعائدين/اللاجئين الفلسطينيين، وسياسات الدول في المنطقة العربية بما فيها السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. فاللاجئ، رغم توقه الشديد لحصوله على حقّ العودة، عاش أشكالاً مختلفة من العلاقة مع المجتمع المضيف بما في ذلك الاندماج وحتى الشعور بالانتماء في بعض الأحيان، خاصةً من الجيل الثالث والرابع، وهذا ما أسمّيه بالسلوكيات المرنة، وذلك على الرغم من السياسات المتصلّبة التي تمارسها دول المنطقة، وهي سياسات رأت في المرونة والحراك تهديداً للنمط التقليدي المتسلط من السيادة.

لذا دعوت إلى تأسيس دول قومية امتدادية (Extraterritorial Nation-states)، أعرفها بأنها دولة تتمتع بحدّ جغرافي شأنها في ذلك شأن أيّ دولة أخرى¹، لكنها تميّز بين

¹ وبالتالي فهي ليست دولة قومية غير معرّفة جغرافياً (De-territorialized Nation-state)، كما نظرت لها الأنثروبولوجية باش وفريقها: (Basch, Glick Schiller and Szanton Blanc 1994). بمعنى أنه أينما يذهب المهاجر الاقتصادي أو القسري فدولته تتحرك معه. فكما بيّن سميث أنّ الدول القومية هي "ذات بعد مكاني بحكم تعريفها" (Smith 1998).

المواطنة الاجتماعية والجنسية. ونعني بالمواطنة الاجتماعية: حصول الفرد المقيم على جميع الحقوق إلّا حقّ الانتخاب والمساواة أمام القانون، بينما تكون الجنسية هي التمتع بكافة الحقوق بما في ذلك الهوية الشخصية وحقّ الانتخاب. وتختلف الدولة القومية الامتدادية عن الدولة القومية الكلاسيكية الصارمة، والتي تؤكد أنّ لكلّ مواطن انتماءً وحيداً إلى دولته القومية وأن لا مكان لازدواجية الانتماء.

هناك ثلاثة شروط أساسية للحلّ القائم على نموذج دولتين قوميتين امتداديتين: إمكانية حملّ اللاجئ لثلاث جنسيات: الجنسية الفلسطينية، والجنسية الإسرائيلية، وجنسية الدولة المضيفة الحالية (أو جنسية دولة ثالثة)؛ وتحميل إسرائيل كامل مسؤولية ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وخضوع أيّ عرقلة للمزايا المذكورة لاتفاقيات مؤقتة ثنائية أو تعددية بين الدول المعنية.

ومن هنا أكدّ القانوني ليكس تاكينبيرغ على أهمية عقد مؤتمر دولي للاتفاق على منهجية متغاممة بشأن جنسية اللاجئين الفلسطينيين وإقامتهم (Takkenberg 2007). وهنا يمكن اعتبار الجهد الذي تبذله منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمفوضية العليا للاجئين، والهادف إلى التوفيق بين معايير الجنسية والإقامة في دول مجموعة الدول المستقلة (Community of Independent States)، مثلاً إرشادياً في هذا الشأن.

وقد يؤدي غياب التوفيق إلى استمرار الهجرة القسرية عبر المنطقة، إضافةً إلى الاضطرابات و/أو النزاع، حين تُعتبر قوانين المواطنة أو الإقامة الخاصة بدولة ما، وضمن سياق تدفقات التهجير التي لم تجد حلاً، بمثابة تهديد لدولة أخرى.

وبناءً على ذلك، فإنّ حقوق وواجبات الأفراد الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية مثلاً، لا تكون دالة (Function) على جنسيتهم (أي، هل هم فلسطينيون أم لا؟). وفي الوقت نفسه،

بإمكان الأفراد الذين يعيشون خارجاً، ممن يتحدثون من أصل فلسطيني، التمتع بالحقوق والواجبات، حتى لو لم يكونوا مقيمين بصورة دائمة في الأراضي الفلسطينية.

وبجدر التذكير هنا بأنّ مثل هذا الترتيب لن يكون ممكناً إلا إذا استطاعت السلطة الوطنية الدخول في اتفاقيات خاصّة مع الدول المضيفة للأجئيين الفلسطينيين، بما يسهل حصولهم على المواطنة المزدوجة الكاملة. وعليه، ينبغي أن تكون المواطنة الفلسطينية متاحة حتى للأشخاص المقيمين خارج فلسطين. ويمكن لهذا الحلّ، ولا سيّما في ضوء الأسئلة البارزة المتعلقة بإمكانية استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، أن يكون حلاً مشرفاً للأشخاص غير الراغبين في العودة، الذين قد يرغبون مع ذلك في الانتماء إلى الشعب الفلسطيني والانخراط في الشؤون العامّة الفلسطينية.

هكذا فإنّ حلّ الدولة الممتدّة هو الذي سيمكّن الفلسطيني اللاجئ في مصر مثلاً، من أن يتحوّل إلى مواطن يحمل الجنسيات الفلسطينية والإسرائيلية والمصرية التي تمكّنه من الإقامة في أيّ مكان في هذه الفضاءات الثلاثة والعمل في أيّ منها. ويمكنه العيش في غزّة لرخص السكن فيها والعمل في يافا، أو العكس.

ولعل الدولة القومية الوحيدة التي تأخذ هذا الشكل في المنطقة هي إسرائيل، كونها ترى نفسها دولة يهود العالم كله مع طرح غائم لحدودها الدولية وإشكالية علاقتها بأرض إسرائيل، وحدود هذه الأرض، وتقرّر بمبدأ ازدواجية الجنسية لمواطنيها، ولكن كل ذلك لا يمكّنها من أن تكون دولة قومية امتدادية كونها دولة مبنية على مشروع عنصري استيطاني لا يعطي المساواة لمواطنيه ويحدّد هوية الدولة بديانة الأكثرية الوافدة.

إذا هي دولة امتدادية ليهود العالم فقط بوصفهم جاليات لها يمتلك كل منهم "حق العودة"، ويتم الدفاع عن حقوق مواطنهم التامة في أيّ بلد كانوا. وبالتالي فهي نموذج للدولة-القومية الكلاسيكية، التي تقوم وحدتها على الدين أو الدين-القومية أو القومية البديلة.

يخرج منطق الدولة القومية الامتدادية من مجرد إدارة مشكلة اللاجئين، وإيجاد حلول لها بواسطة قوانين الهجرة والإقامة، لي طرح حلاً لها بصفته حقاً قومياً مشروعاً دولياً وإنسانياً ويمثل جوهر الصّراع. فمشروعاً الدولة القومية الامتدادية في الدول العربية والدولة الفلسطينية، يتطابقان مع الحل القومي العربي لمسألة المواطنة في الأمم المجزأة التي تقوم دولة قومية في جزءٍ منها، وهي قريبة من نمط التمييز بين نمط المواطنة والجنسية في الفكر القومي التاريخي الكلاسيكي الألماني، وفي الفكر القومي العربي كما نرى ذلك عند ساطع الحصري وزكي الأرسوزي، وهي بالتالي قريبة من صيغة الوحدة العربية.

إنّ البوتقة العربية هي التي ستسمح للفلسطيني في سوريا مثلاً بأن يكون سورياً وفلسطينياً في آنٍ واحد وكذلك في مصر أن يكون فلسطينياً ومصرياً. هناك عاملان ربّما يلعبان إيجابياً في دعم نموذج الدولة الامتدادية: أولاً، وجود اللّاجئ في المنطقة بصفته، كما وصفته حنة آرندت، الفاعل الطبيعي (Vanguard) للبشرية (Arendt 1958, 280)، حيث يكشف وجوده فشل نموذج الدولة القطرية الكلاسيكية الصارمة، الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، في التعاطي مع حركة الشعوب وتداعيات الحرب والصّراع. وثانياً، اجتياح الثورات العربية الآتية ليس فقط بتغيير الأنظمة ولكن بقيم جديدة مبنية على تفعيل روح الأمة العربية واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقّ اللّاجئين.

ويتوافق حلّ من هذا النوع مع التطوّرات السياسية الحاصلة في مناطقٍ أخرى من العالم، فهو لا يتضمّن الفكرة التقليدية القائلة: "كلّ مواطن في الدولة القومية يرتبط بعلاقة مباشرة مع السلطة السيادية للبلد" (Bendic 1977). كما أنه لا يعكس شروط القبول للحصول على الجنسية/المواطنة، التي تفصل من هم "سكان البلد" عن "الأجانب". وهو، إلى جانب ذلك، لا يوسّع هذا النوع من الانعكاس الذي يستخدم الجنسية أساساً لتحديد الحيّز الجغرافي للدولة القومية.

في أوروبا، على سبيل المثال، أي مواطن فرنسي هو أيضاً مواطن أوروبي، يستطيع التوجه إلى المحكمة الأوروبية لمقاضاة حكومته أو أي مجموعة أخرى موجودة في بلده. ويتمتع معظم اللاجئين البوسنيين، منذ اتفاق دايتون عام 1995، بوضع الإقامة، أو يحصلون غالباً على الجنسية في إحدى الدول الأوروبية، على الرغم من أنهم يتمتعون بحق العودة إلى البوسنة، إضافة إلى حملهم الجنسية البوسنية.

قد يقول قائل إن هذا النموذج طُبّق في دول متطورة تؤدي فيها العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً، لكننا نجد أيضاً مرونة رسمية أو غير رسمية في العديد من الدول النامية في آسيا (كالعلاقة بين الصين وهونغ كونغ) وأفريقيا (الحدود النفوذة بين مختلف الدول الأفريقية).

لا يزال المشرق العربي أبعد ما يكون عن مرحلة ما بعد القومية (Post-nationalism). مع ذلك، من المهم أن نبيّن أنّ هذا النموذج موجود. وضمن هذا الإطار، وآخذين بعين الاعتبار موقف الغرب الموالي لإسرائيل، بإمكاننا اقتراح ربط فلسطين وإسرائيل بفضاء أوروبي، كإستراتيجية للترغيب لتفنع الطرفين بأنه مهما كان نوع فضاء السيادة الوطنية لكل منهما، فإنّ هذين الفضاءين الوطنيين هما جزء من حدود الفضاء الأوروبي (European space's frontier).

لقد أصبح النموذج المقترح، والقاضي بالسماح بامتلاك جنسيتين أو أكثر، والذي كان يُعتبر سابقاً تهديداً للنظام العالمي وللدول القومية، مقبولاً، بل محمياً بموجب القانون الدولي (Stasiulis-Stasiulis & Ross 2006, 330). وهناك بعض المفكرين ممن يعتقدون أنه إذا كانت المواطنة شاملة وحامية للحقوق، فإنّ المواطنة المزدوجة يجب أن تكون ضعف ذلك" (Stasiulis-Stasiulis & Ross 2006, 330).

وعلى هذا الأساس، وفي إطار الدولة القومية الممتدة، يمكن مناقشة أفكار المؤرخ أمنون راز (Amnon Raz) حول الدول المزدوجة القومية: دولة فلسطينية تضم فلسطينيين ويهوداً،

ودولة إسرائيلية مزدوجة القومية تضم يهوداً وعرباً فلسطينيين. أي أننا أمام فصل سياسي دون فصل جغرافي.

وهذه الدراسة تقترح نموذج دول قومية امتدادية و تخصّ الدولتين القوميتين الامتداديتين الإسرائيلية والفلسطينية. وهو نموذج متوسط بين حلّ الدولتين، الذي يؤدي بنا إلى نظام فصلٍ عنصري، نظراً إلى عدم تكافؤ ميزان القوى، والحلّ الذي لا يلقى شعبيةً نسبياً، وهو حلّ الدولة الواحدة المزدوجة القومية. وقد يكون إنشاء نوع من "الكونفدرالية" (Confederation) هو حلّ أكثر جدوى: دولتان قوميتان امتداديتان، عاصمتها المشتركة القدس، تشكّلان في الوقت نفسه، ودون تقسيم للأرض، دولتين مختلفتين.

إذاً، ثمة إمكانيتان يُفترض بهما حلّ مشكلة اللاجئيين الفلسطينيين: الأولى بتبني نموذج حلّ الدولتين القوميتين بالمعنى التاريخي الصّارم للدولة القومية، والثانية بتبني نموذج دولتين قوميتين امتداديتين. وإذا كان الحلّ الراهن قد وُضع على أساس الافتراض القائل إنّ عودة اللاجئيين هي مسألة استقرار ديموغرافي وسياسي، فإنني أعتقد، وضمن الإطار الجديد، أنّ الجدل ينبغي أن يتحوّل إلى مسائلٍ أخرى مهمة، كالمواطنة والحركية الدورانية (أي حراك جغرافي للفرد بين عدّة دول بما في ذلك دولة الأصل).

ويميّز هذا الحلّ بين المواطنة والإقامة الفعلية، ففي حين يجب أن يستفيد جميع اللاجئيين من تعدّد الجنسيات (أو تعدّد المواطنة في حالة فلسطينيي لبنان، حيث يرفض الكثير من اللبنانيين إعطاء الفلسطينيين الجنسية اللبنانية)، فإنّ هذا لا يعني بالضرورة حدوث حركة جماعية للسكان، ولو افترضنا أنهم يستطيعون ذلك بموجب حقّ العودة. وبعبارة أخرى، ينبغي لأيّ حلّ أن يكون إقليمياً (بشرط أولي وهو احتفاظ الفلسطيني بحقّ العودة)، وإلاّ أدى غياب التنسيق بين الدول المضيفة، ودول الأصل إلى دوران اللاجئيين في مسارٍ دائم (Perpetual Orbit) بين الدول بسبب عدم حصولهم على وثائق مواطنة/إقامة.

يمكن لاقتراح حصول الفلسطيني على ثلاثة جنسيات أن يشكّل أحد الحلول العادلة الممكنة لمشكلة اللاجئيين، لكن الدول القومية في المنطقة قد تفضّل حلولاً أخرى ذات منهجية غير مستندة على الحقوق. على سبيل المثال، ثمة ترتيبات قانونية أخرى تعتمد على الإقامة، لا على الجنسية/المواطنة، قد تكون مُجدية، وهي تسمح للاجئين بالحصول على عدة تصاريح إقامة بدل الحصول على عدة جنسيات.

لكن هذا الوضع سيولّد نزاعاتٍ بدل أن يحلّها، لأنّ دول المنطقة عادةً ما تسرع في طرد غير المواطنين في حال أيّ نزاع اجتماعي أو سياسي. ثمة إمكانيةً أخرى وإن كانت أسوأ، تعتمد على الهجرة الدورانية التي تديرها وتنظّمها دول المنطقة، إذ تحدّد الحصص من عدد اللاجئيين المسموح بإدخالهم، بحيث تتناسب الحصص مع احتياجات العمالة في قطاعات اقتصادية معيّنة. والحالتان هما محاولتان للهروب إلى الأمام بدل إيجاد حلّ عادل لمشكلة اللاجئيين القائمة على احترام حقّ العودة.

فيما يتعلق باستحقاق أيلول/ سبتمبر وعلاقته بحق العودة، فإنني أستغلّ الفرصة لفتح النقاش حول موضوع فيما إذا كان بالإمكان العمل على إيجاد سيادة على جزءٍ من الأرض الفلسطينية، وفي الوقت نفسه إيجاد حلّ عادل لقضية اللاجئيين، وبالتالي تبني تسوية تاريخية لا تغيب الحقوق المشروعة للاجئين.

إن هناك ثلاثة سيناريوهات: الأول أن تؤسس القيادة الفلسطينية لدولة قومية فلسطينية في حدود عام 1967 بطريقة فجّة، والتي لا يمكن إلّا وأن تدفن، وهي في مخاض الولادة، حقّ العودة إلى كافة القرى والمدن التي هُجّر الفلسطينيون منها. والسيناريو الثاني، أن تقوم القيادة، بالبحث عن حلّ خلاق لدولة قويّة سمّيتها "امتدادية"، والتي يمكن أن لا تعارض مبدأ حقّ العودة و تؤسس لروحية العدالة والحقّ ضمن تسوية تاريخية لقضية الصراع العربي- الإسرائيلي. أمّا السيناريو الثالث فهو استمرار لوضع السلطة الوطنية الفلسطينية؛ وهي مؤسسة وظيفية ذات سيادة وهمية وليس لها قدرة على التعامل مع مشكلة اللاجئيين وحفّهم في العودة.

اعتبر السيناريو الثاني بمثابة رافعة من أجل البدء في مرحلة جديدة مبنية على عودة المقاربة الحقوقية؛ ومقاربة القانون الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ وإعادة الوجه العربي للقضية (كون العرب يذهبون موحدين إلى الأمم المتحدة)؛ ورفض اختزال العمل السياسي في المفاوضات ذات الوساطة الحصرية الأميركية؛ ودعم المقاومة، بحيث يصبح هذا الاستحقاق مباشراً بأفاقٍ جديدة ، خاصةً وهي تتزامن مع حراك عربي ثوري ودعم من الديمقراطيات العربية الناشئة.

وضمن هذه الرافعة نظمت الشبكة الفلسطينية-الأميركية (US-Palestinian Community Network) مسيرة في 15 أيلول/سبتمبر 2011، أمام مبنى الأمم المتحدة للمطالبة بـ: "السيادة، المساواة، وتطبيق حق العودة للأجئيين الفلسطينيين"، باعتبارها مطلباً واحداً في دولة قومية امتدادية ذات توجه حساس لمفهوم المواطنة.

إنّ منهج الحلّ الخلاق المبني على الدولة القومية الامتدادية؛ هو أولاً حلّ يتناسب مع روح العروبة والقومية العربية، وحركة التاريخ المتمثلة في تشكل دول قومية مرنة. إنه ليس فقط منهجاً سياساتياً يتركز بدرجة على كيفية حلّ المشاكل (بما في ذلك حقّ العودة)، والخروج منها بشكل مقبول مُرضٍ للطرفين المتنازعين أو المتخاصمين، بحيث يجد كلّ طرف حلاً لمشكلته فيها. ولكنه قد يتجاوز حدود التوجّه إلى دائرتي صنع القرار حول تسوية قضايا الخلاف والنزاع والصراع إلى الدعوة لتشكّل رأيٍ عام ضاغط بشأنها.

3 رقص اللاجئين على إيقاع الثورات العربية

إن الثورات العربية هي ثورات وطنية² ولكن تداعياتها قومية. وقد قامت هذه الثورات باستعادة البعد القومي وعززت، ولكن بشكل أقل، البعد الإسلامي (العلاقة مع تركيا وبعض دول شرق آسيا). إن حفاوة الاستقبال الشعبي والرسمي لإسماعيل هنية، رئيس وزراء فلسطيني من الحكومة المقالة، بالحشود الهائلة في مصر وتونس لأكثر دليل إلى عمق جديد عربي للقضية الفلسطينية في كل وقع الحراك العربي.³ ورغم ذلك فيمكن تخيل سيناريوهات أقل وردية. لذا فإن تداعيات الثورات العربية مازالت مفتوحة وأن العلاقة بين هذه الثورات والقضية الفلسطينية (وخاصة قضية اللاجئين) هي علاقة تأثير وتأثر.⁴

² لقد أسقطت روح الثورات العربية مقولة "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" التي توجت لفكر هرمي يضع الأولوية للمعركة مع إسرائيل والامبريالية على حساب قضايا الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية. وقد ظهر ذلك جلياً في خطاب بعض الأنظمة العربية ولكن أيضاً بعض الأحزاب السياسية التي عسكرت المجتمع وسمحت لأجهزة الأمن والعسكر لاستحواذ على المناصب المدنية تحت حجة أولية المعركة.

³ ففي الثورتين المصرية والتونسية لم تغب موضوعة الصراع العربي-الإسرائيلي ولو أنني سررت أن هذه الموضوعة لم تكن من الموضوعات ذات الأولوية في هذه الثورات. فكلا النظامين هما من محور الاعتدال، وهذا ما جعل هناك هوة سحيقة بين خطابيهما ومشاعر الجماهير التي رأت في اعتدالهما بطاقات خضراً لاستمرار المشروع الاستيطاني الإسرائيلي وحصار غزة وقمع الفلسطينيين. لقد أثار انتباهي بعض الكتاب في جريدتي الأهرام و الأخبار الحكوميتين الذين انتقدوا مبارك لاستقباله نتباهو في 4 كانون الثاني/يناير في اليوم الثاني لإعلان إسرائيل عن هدم أربعة بيوت عربية في القدس وقصف غزة وقتل ثلاثة فلسطينيين فيها. وبهذا المعنى، فإن رهاب إسرائيل في هاتين الثورتين له معنى. فلن يستمر الوضع العربي الضعيف المستجدي للدفاع عن أنظمتهم. واحد السيناريوهات المحتملة هو إرجاع الدور القائد إلى مصر ودورها الوجودي العربي، وتمكين ممثلي الشعب الفلسطيني (منظمة التحرير وحماس) من مقاومة المشروع الصهيوني. أثار انتباهي استخدام كلمة الكرامة كثيراً في خطاب ممثلي الثورتين. فكرامة الأمة قد أهانتها الأنظمة العربية بتبعيةها إلى الدول المؤيدة لسياسات الكيان الصهيوني.

⁴ يبنى هذا القسم من البحث على مراقبة حثيثة لمسارات الانتفاضات العربية ومجموعة من المقابلات التي أجريتها مع نشطاء في الانتفاضات العربية وبعض القيادات الفلسطينية.

لقد أعادت الثورات العربية بناء مشروع الوحدة العربية من الأسفل، ولعبت الفضائيات العربية دوراً حاسماً في ذلك بتشكيل مجال عمومي عربي يتجاوز الدولة القومية (nation-state). وإذا كانت القضية الفلسطينية هو عامل لحة لدى الكثير من الشعوب العربية، فإن موضوع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية أصبحوا عوامل لحة أخرى. وبالتالي أصبحت المظاهرات تعم الشوارع العربية متضامنة مع ثوار عدن والتحرير وتونس وباب عمر في حمص، ودرعا. الخ.⁵ في ظل هذه التشكلات الهوياتية الجديدة العربية، يطرح موضوع القضية الفلسطينية بشقين: أولاً: إنهاء الاحتلال وهزيمة المشروع الصهيوني وثانياً، حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مبنياً على حق العودة ولكن أيضاً إعطائهم الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لهم، حسب مقررات حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية حول اللاجئين وبالتالي هزيمة المشروع اليمني العنصري من بعض الدول العربية.

قامت الثورات العربية بتشكيل هويتي جديد ولكن أيضاً بتفعيل إشكال جديد من الذاتية السياسية (subjectivity) والفعل السياسي وهو فضاء الفعل اللاعنفي السلمي. في هذا الفضاء تم تفعيل المجال الأهلي (common sphere) بعد ان ثبت أن التنظير الذي

⁵ هذه الهوية القومية التي هي في المخاض هي في تمفصل مع هويتين آخريتين. الهوية الأولى هي الهوية الوطنية. إن أية قراءة كوفمانية للساحات المحررة (حسب تعبير دارم البصام) نرى أنها تحولت إلى مختبرات لولادة مشاعر وطنية جديدة والتي فيها الكثير من التضامن والتكافل والتضحية. استحضر هنا الحالة السورية: فبينما يؤكد الجميع في خطورة نشوء نزعات طائفية في سورية هذه الأيام، لم ينتبه الكثير إلى تشكل الهوية السورية الجديدة. بمعنى هذا البلد الذي اخترقه ونخرته الفساد والنيوليبرالية قد كرس هويات محلية جغرافية بعض الأحيان وطائفية في أحيان أخرى وخلق حواجز بين هذه المحليات. يمكن الكلام الكثير كيف كان أهل حلب يزدعون أهل إدلب أو كيف يقوم أهل دمشق بعمل أحكام قيمية سلبية عن "شواي" دير الزور و"فلاحي" حوران، والبدو والأكراد. لقد أعادت الثورة السورية اللحة المجتمعية وخلفتها هوية جديدة مبنية على المواطنة التي تحترم الخصوصيات التاريخية لبعض الفئات الإثنية والأقليات. ولقد ساعد في تكريس هذه الهوية الوطنية لدى المعارضة هو معارضتها لخطاب السلطة الطائفي الذي اختزل هذه الثورة في أول خطاب لبشار الأسد إلى موضوع "الفتنة". نعم، هناك تشكل هويتي وطني جديد الذي سوف يشكل الحصن المنيع أمام نشوء هويات محلية وطائفية وهو التشكل الجديد والتي يمكن أن يلعب فيها القوى الخارجية دور في فصل حقوق الأقليات عن موضوعه المواطنة للجميع.

اختزل المجتمع الى ثنائية المجال الخاص و المجال العمومي غير قادر على فهم ديناميات الحراك السياسي و الاجتماعي في المنطقة. دعوني أذكركم أن يوغور هابرماس قد بشر بأهمية المنظمات الأهلية والأحزاب والنقابات في المجال العمومي باعتبارهم الوسيط بين المواطن والدولة. بينما قام طوني نيكري ومايكل هارت (Hardt and Negri 2009) بإضافة المجال الأهلي الذي أصبح يلعب الدور الرئيسي في حراك المجتمعات وليس المجال العمومي.

دعوني أقول أن المجال الأهلي هو الذي جعل من ميادين التحرير وفي السويس والإسكندرية وصنعاء وعدن وياب عمر (الساحات المحررة) الأماكن التي تتشكل منه فعل جمعي أكبر بكثير من قدرة أي من المنظمات غير الحكومية أو النقابات أو الأحزاب السياسية من عملها. لقد انتقل شكل الفعل السياسي والناشطية من هذه الأماكن إلى فلسطين لتتولد هناك أشكال جديدة من الحركات الاحتجاجية التي ربطت بين الوطني والاجتماعي والسياسي وهموم الحياتية اليومية. وسأجلب هنا أربعة أمثلة على هذا التأثير في الثورات العربية.

المثال الأول: منذ بدء الانتفاضات العربية، خرج فلسطينيو الضفة وغزة بمظاهرات يطالبون ليس بإنهاء الاحتلال، ولكن بإنهاء الانقسام بين الضفة وغزة، بين فتح وحماس، الخ. باعتبار أن تدعيم الجبهة الداخلية هو مقدمة لإنهاء الاحتلال. لقد دعا شباب فلسطين عبر الفيس بوك إلى الثورة رافعين شعار "الشعب يريد انتهاء الانقسام" وقد حددوا يوم 11 شباط/فبراير 2011 لأن يكون هجوم الحسم ولكن العالم آن ذاك كان مشغول في الحالة المصرية. وبعدها تحدد موعد آخر وهو 5 آذار/مارس لمسيرات في الضفة وفي غزة للمطالبة بإنهاء الانقسام وقد قامت أجهزة الأمن في الضفة وغزة بقمعها رغم إنها كانت سلمية ورافع لأعلام فلسطينية. ورغم ذلك فقد قامت تلك المظاهرات بتحريك ملف المصالحة (ابراش 2011). وفعلا رعت الدوحة، في 6 شباط، استكمال المصالحة الفلسطينية بين الزعيمين محمود عباس وخالد مشعل، لتبدأ بعدها الخطوات التنفيذية بتأليف حكومة توافقية برئاسة عباس وتفعيل منظمة التحرير، وصولاً إلى إجراء الانتخابات.

المثال الثاني. هنالك مشكلة ربط المخيمات بنسيج الحضري للمدن المحيطة بهم ونتج ذلك عن إهمال "متعمد" للمخيم ذات الأغلبية الفقيرة، التي لا تنتخب في المجالس المحلية. وفي هذا السياق قام أهالي مخيم العروب باستقطاع ارض في المنطقة المحاذية للمخيم لبناء ملعب كرة قدم بعد أن رفضت إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية (لأسباب مختلفة) السماح في بناء هذا الملعب.⁶ دعوني أقول بشكل عام أنه لم يعد مقبول في عصر الثورات العربية رفع شعار تحرير القدس بدون تحرير المخيمات من التمييز كفضاء سكان بدون خدمات من الدولة اللبنانية أو كأماكن للاجئين حرما من الحقوق الأساسية في العمل والتملك.

والمثال الثالث هو عن مقاومة إلى المشروع الاستيطاني من الداخل بواسطة مجموعات ليست مرتبطة بمؤسسات الكلاسيكية للمجتمع المدني وإنما بواسطة المجال الأهلي القاعدي ذات الروابط المرنة والضعيفة مع المجتمع المدني والتي لها امتدادات محلي وتضامنية عالمية. وبما أن العلاقات الدولية هي انعكاس لمصالح سياسية واقتصادية، تقوم حركة المقاطعة وإنهاء الاستثمارات في إسرائيل (BDS) بتفعيل أدواتها، مقاطعة كل اقتصاديات والمشاريع الثقافية للدول الداعمة للمشروع الكولونيالي الإسرائيلي. من هنا يطرح بعض الشبان الفلسطينيين عمل مقياس (index) للمواقف الرسمية الدولية لربط شدة المقاطعة بمدى دعم هذه الدول للكيان الصهيوني وعقلنة المقاطعة. فقد أعلنوا أنهم لا يقاطعون الشركات اليهودية بل الشركات الداعمة لإسرائيل. باختصار هناك تأثيرات هامة للثورات العربية في مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي وذلك بتفعيل المجال الأهلي القاعدي.

أما المثال الرابع فقد قرر مجموعة من الشباب الفلسطيني استخدام شبكات التواصل الاجتماعية للقيام بمسيرات حاشدة نحو حدود الكيان الصهيوني. وفعلاً قامت هذه المجموعة الشبابية المستقلة بتنظيم مسيرة كان هدفها إعادة الملف الحقوقي على الطاولة بعد أن همشه تكييف الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي مع متطلبات عقدين من التفاوض مع

⁶ مقابلة مع ساندي هلال.

إسرائيل. وإذا كان للمسيرة الأولى في 15 أيار/مايو ناجحة جداً في حين التعبئة فقد أدت إلى فقدان عدد من الشباب الذين تم رميهم بالرصاص من قبل جنود الجيش الإسرائيلي وذلك على حدود لبنان الجنوبية وحدود السورية مع الجولان المحتل. وليس من نافلة القول أن نبين انه تم إجهاض الحركات الشبابية من قبل الكثير من الفصائل الفلسطينية التي رفضت أن يلعب هؤلاء الشباب دور مستقل عنهم في قيادتهم لمسيرات العودة⁷. وهو نفس الموقف الذي اتخذته فصائل التحالف القريبة من سورية من مسيرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي نظمت شبكة من 112 منظمة أهلية فلسطينية واتحادات شبابية تابعة لبعض فصائل منظمة التحرير في حزيران 2010.

اعتبر بعض من قائلناهم من قيادات المجموعة الشبابية الفلسطينية التي نادى بالحدس نحو حدود الكيان الصهيوني بأن ما حصل في الأسبوع الذي تلا ذكرى النكبة على الحدود السورية (المسيرة الثانية) انه ليس له علاقة بالفعل الرمزي لعودة اللاجئين، ولكن نوع من أنواع الرسائل التي أرسلها النظام السوري للعالم على أنه على الاستعداد أن "يزعج" الإسرائيليين في حال استمر الضغط العالمي عليه⁸. لقد أدى مسيرات 27 أيار/مايو إلى مقتل 14 شخص و 8 آخرين من مخيم اليرموك بعد أن أحرق أهالي الضحايا مقر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة بسبب ما عبروا عنه أن هذا التنظيم قام بإرسال أبناءهم إلى الحدود بدون حماية ويتهور.

⁷ للمزيد من التفصيل أنظر إلى (شاهين 2011).

⁸ أنظر إلى مقابلة رامي مخلوف في نيوروك تايمز الذي ربط بين استقرار النظام السوري والاستقرار في إسرائيل.

4 المراجع

- ابراش، إبراهيم. 2011. الثورات العربية وفلسطين استعادة البعد القومي إلى تعزيز البعد الإسلامي؟ مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 87: 7 - 18.
- بشارة، عزمي. 2002. لئلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الانتفاضة الأولى. رام الله: مواطن.
- حنفي، ساري. 2010. الدولة- القومية غير المرنة والمواطنة المرنة في الوطن العربي. إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، عدد 10: 29-56.
- شاهين، خليل. 2011. المصالحة الفلسطينية بين نعي عملية السلام وتجاهل دروس الربيع العربي. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 87: 131-148.

Arendt, Hannah. 1958. *The Origins of Totalitarianism*. MG15, 2nd enl. ed. New York: Cleveland World Pub. Co.

BASCH, Linda , Nina [Glick Schiller](#), ~~GLICK-SCHILLER~~, and Cristina [Szanton Blanc](#)~~SZANTON-BLANC~~. 1994. *Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States*. New York: Gordon and Breach.

Bendix, Reinhard. 1977. *Nation-building and citizenship*. Berkeley: University of California Press

Hardt, Michael and Antonio Negri. 2009. *Commonwealth*. USA: Harvard University Press.

Smith, Robert. 1998. Reflections on Migration, the State and the Construction, Durability and Newness of Transnational Life. In *Soziale Welt Transnationale Migration*, 12. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.

Stasiulis, Davis & Darryl Ross. 2006. Security, flexible sovereignty, and the perils of multiple citizenship. *Citizenship Studies*, vol. 10: 329-348.

Takkenberg, Lex. 2007. The search for durable solutions for Palestinian refugees: a role for UNRWA? In *Israel and the Palestinian refugees*. Eds. Sari Hanafi, Eyal Benvenisti, & Chaim Gans, 373-386. New York: Springer.